**التنظيم القانوني للتجارة العادلة**

**اعداد**

**الباحث القانوني الأستاذ الدكتور**

**حيدر يوسف عزيز يوسف عودة غانم**

**الملخص**

لا غرو في اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في مؤشرات التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك لعدة أسباب لعل من أبرزها سعي الدول المتقدمة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح على حساب الدول النامية، إذ تعمد الأولى بشراء المنتجات والمواد الأولية من الدول النامية بأسعار منخفضة مقابل قيامها ببيع منتجاتها النهائية الى نفس تلك الدول (النامية) بأسعار مرتفعة، على نحوٍ لا يمكّن الدول النامية من الحصول على عوائد عادلة، الأمر الذي دفع بعض الدول الأجنبية، والمؤسسات والمنظمات بما فيها المنظمة العالمية للتجارة العادلة (world Fair Trade Organization) إلى البحث عن مبادئ للتعامل مع هذه الآثار السلبية، ولعل من أهمها تطبيق مبادئ التجارة الخارجية العادلة.

ولا تقتصر تلك المبادئ على التعامل الدولي فحسب، بل تمتد لدعم صغار المنتجين بغية تخفيض مستوى الفقر من خلال اعتماد آلية يتم من خلالها توفير فرص جيدة للمزارعين والمنتجين وخصوصاً في الدول النامية وتمكينهم من بيع منتجاتهم وثمار زرعهم بأسعار مقاربة لسعر ذلك المنتج عالمياً، مما يخفف من حالات الاستغلال التي يتعرضون لها من الشركات العالمية.

وبذلك تقوم فكرة التجارة العادلة على أنها (( بديل للتجارة العالمية المهيمنة، وذلك من خلال الاعتماد على قنوات تجارية أقصر وأكثر شفافية، فهي تمكن المنتجين من العيش الكريم من عملهم وأن يكونوا فاعلين في نموذج التنمية الخاص بهم، وهي أيضاً ركيزة الاقتصاد الذي يحترم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية)).

**جوهر فكرة البحث**

تحتل العولمة حيزاً كبيراً من التجارة العالمية في وقتنا الحالي، الأمر الذي أدى إلى هيمنة الشركات الكبرى العابرة للقارات على الأسواق عبر العديد من الاتفاقيات العالمية ومنها الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية أو ما يعرف اختصاراً ب (( الجات))، والتي تم التوصل لها في عام 1947 بهدف تحرير التجارة الدولية([[1]](#footnote-1))، وقد حققت هذه الاتفاقية نمواً كبيراً لهذه الشركات بطابعها الرأسمالي، وأثرت بشكل سلبي على الأعمال الإنتاجية والزراعية والصناعية والتجارية الصغيرة في الدول النامية، الأمر الذي انعكس سلباً على ازدياد مستوى الفقر والعوز واتساع الفوارق بين طبقات المجتمع المختلفة، والحيلولة دون تحقيق التنمية المستدامة والعيش الكريم في الدول الفقيرة والنامية.

من هنا، يأتي دور التجارة العادلة، كردة فعل على السيطرة العالمية على التجارة، باعتبارها عامل تغيير هام، لجهة تأمين حلول ملموسة في القضاء على الفقر، ووسيلة جيدة لتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز العدالة الاجتماعية([[2]](#footnote-2)).

كما أكدت الأزمة العالمية الحالية وخصوصاً في ظل ما يشهده العالم من مشاكل جمة الحاجة إلى اقتصاد عادل ومستدام على المستويين المحلي والعالمي، مع ضرورة مساهمة التجارة في تقديم سبل المعيشة المستدامة من خلال تطوير الفرص لصغار المنتجين والمحرومين، لذا فقد ساهم العديد من المنتجين والتجار ورجال الأعمال وصانعو السياسات، بدعم المنظمات والمتطوعين بضرورة تفعيل مفهوم التجارة العادلة على الصعيد العالمي([[3]](#footnote-3)).

وقد اتبعت في سبيل ذلك وسائل عدة منها تسويق منتجات المزارعين والمنتجين في الدول النامية في أسواق الدول الكبرى، من خلال تخفيض عدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك، على أن يدفع المستهلك ما بين 5 الى 10 بالمئة إضافية على قيمة المنتج، بهدف دعم وتمكين وتعزيز سبل حياة المنتجين، بتسليط الضوء على ما يعانيه هؤلاء من التهميش، وعدم قدرتهم على الحصول على الدعم المالي والإعلامي، من أجل تحسين أحوالهم العامة ودعم استقلاليتهم.

**أهمية الدراسة**

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أطار قانوني عام يمكن من خلاله معرفة ماهية التجارة العادلة، سيما وأن هذا المفهوم ظهر حديثاً على المستوى العالمي، وحاولت العديد من الدول بما فيها بعض الدول العربية([[4]](#footnote-4)) التداول فيه والسعي الى ترسيخ مفاهيمه ضمن واقع التجارة الخارجية العادلة والتي بمجملها تنطوي ضمن أطار الدول النامية بغية الى تحسين مستوى منتجاتها الزراعية واليدوية من خلال تضمين المنتجين أسعار عادلة لمنتجاتهم تكون كافية لتحسين بيئتهم المحيطة، وهذا ما نحتاج اليه في ظل الواقع الزراعي الذي يعيشه العراق إذ يلاحظ أن العديد من المنتجات المهمة بحاجة الى ضمها ضمن عباءة التجارة العادلة كالتمور وغيرها من المنتجات.

**مشكلة البحث**

تكمن إشكالية هذه الورقة البحثية في الإجابة عن التساؤل عن كيفية مساهمة مبادئ وشروط التجارة العادلة بصفتها أسلوب للشراكة التجارية الحديثة في تحقيق العدالة في العلاقات التجارية الدولية خصوصاً للدول النامية ومدى أمكانية خلق شراكة دائمة تؤطر التنمية المستدامة التي تسعى اليها هذه البلدان.

ومما يلحظ في هذا الشأن ندرة الدراسات القانونية التي اختصت بمعالجة هذا الموضوع وكان ذلك من جملة ما شدنا لاختيار هذا الموضوع عنواناً لهذه الدراسة.

**منهجية البحث**

من أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة وغيرها فإننا سنحاول تقسيم هذا البحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول تأصيل التجارة العادلة مستعرضين في ظله مفهومها، فيما نخصص المطلب الثاني لاستعراض المبادئ الخاصة بمنظمة التجارة الدولية منتهجين في ذلك المنهج التحليلي الوصفي المقارن .

**المطلب الأول**

**تأصيل التجارة العادلة**

أن البحث في التجارة العادلة يتطلب ابتدأً التعرض الى تعريف هذا النوع من التجارة وبيان المنظمات الراعية له وذلك ما سوف نتناوله في الفرع الأول كما يقتضي التعرض الى الأبعاد الاستراتيجية للتجارة العادلة في الفرع الثاني

**الفرع الأول**

**تعريف التجارة العادلة**

وردت عدة تعريفات بشأن التجارة العادلة منها(( التجارة التي تقوم على مبدأ الشراكة والشفافية في التبادل التجاري، مع تقليص عدد قنوات التوزيع للسلع للوصول للسعر العادل، ويكون الهدف هو تحقيق أكبر مستوى من العدالة في مجال التجارة الخارجية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم شروط تجارية أفضل وحماية حقوق العاملين والمنتجين المهمشين خاصة في الدول النامية))([[5]](#footnote-5)).

كما عرفت ايضاًبانها ((مجموعة من الممارسات الاقتصادية الاجتماعية البديلة للممارسات والقواعد التجارية الدولية الحالية التي تعتبر في أغلب الأحيان غير عادلة لدول الجنوب وخاصة بالنسبة لصغار المنتجين، بحيث تسعى الممارسات المتبعة في التجارة العادلة لإقامة علاقات بين المنتجين والمستهلكين أساسها المساواة، والشراكة والثقة والمصلحة المتبادلة))([[6]](#footnote-6)).

وثمة يرى أن التجارة العادلة عبارة عن نظام مصمم لمساعدة المنتجين في [البلدان النامية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9) على تحقيق علاقات تجارية مستمرة ومنصفة، بحيث يدفع المشتركون في هذه الحركة التجارية أسعار أعلى للمصدرين، وأيضاً للمنتجات التي تتبع تحسين المعايير الاجتماعية [والبيئية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A)، وتركز الحركة بشكل خاص على السلع أو المنتجات التي يتم تصديرها عادةً من البلدان النامية إلى [البلدان المتقدمة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9)، ولكنها تُستخدم أيضاً في الأسواق المحلية (كالبرازيل وإنجلترا وبنغلادش)، وعلى الأخص [للحرف اليدوية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%81%D8%A9_%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9) والقهوة والكاكاو والنبيذ والسكر والفواكه والزهور والذهب([[7]](#footnote-7)).

وتسعى الحركة إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير ظروف تجارية أفضل وتأمين حقوق المنتجين والعمال المهمشين في البلدان النامية([[8]](#footnote-8)).

كما تم تعريف التجارة العادلة بانها ((عبارة عن الشراكة التجارية المؤسسة على الحوار والشفافية والاحترام بهدف تحقيق عدالة أكثر في النظام التجاري الدولي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق إرساء أفضل شروط التبادل لضمان حقوق المنتجين والأجراء وخاصة أولئك الذين هم في دول الجنوب))([[9]](#footnote-9)).

**وتتواجد العديد من المنظمات التي تتبنى مفاهيم التجارة العادلة على المستوى الدولي والمحلي ونعرض في ادناه لمحة عن بعض تلك المنظمات:-**

**أولاً:- منظمة التجارة العادلة الدولية،** تم إنشاؤها في عام 1997، هي عبارة عن اتحاد مكون من ثلاث شبكات منتجين وعشرين مبادرة وطنية، تعمل على تطوير معايير التجارة العادلة وشراء الترخيص واستخدام الملصقات وتسويق علامة اعتماد التجارة العادلة في البلدان المستهلكة وهي أكبر هيئة مختصة بوضع معايير وتصديق معترف بها على نطاق واسع من أجل التجارة العادلة. تتولى FLO-CERT، الجانب الربحي من المنظمة، إصدار شهادات اعتماد المنتجين والتفتيش واعتماد منظمات المنتجين في أكثر من 50 دولة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية([[10]](#footnote-10)).

أما استراتيجية هذه المجموعة فهي “تغيير التجارة… تغيير للحياة“، مع تحديد رؤية حول كيفية قيام تجارة عادلة، يمكنها تقديم مساهمات ذات مغزى للمشاكل العالمية.

وتقوم الاستراتيجية على خمسة أهداف هي:

1-استحداث فوائد لصغار المزارعين والعمال.

2-تعميق الأثر المرغوب من خلال الخدمات والبرامج.

3- بناء أسواق التجارة العادلة.

4- التأثير على سياسات الحكومات.

5- بناء نظام عالمي قوي لدعم اتجاهات التجارة العادلة([[11]](#footnote-11)).

**ثانياً:- منظمة التجارة العادلة الأمريكية**، هي منظمة مستقلة غير ربحية تضع المعايير والشهادات وتسميات المنتجات التي تعزز سبل العيش المستدامة للمزارعين والعمال وتحمي البيئة، وقد تأسست عام 1998، وتتعاون مع أكثر من 1000 علامة تجارية، بالإضافة إلى 1.3 مليون مزارع وعامل في جميع أنحاء العالم([[12]](#footnote-12)).

**ثالثاً:- شركاء البضائع العالمية**، هي منظمة غير ربحية للتجارة العادلة تأسست في عام 2005 تقدم الدعم والوصول إلى الأسواق الأمريكية للتعاونيات التي تقودها النساء في دول العالم النامية([[13]](#footnote-13)).

**رابعاً:- شبكة المتاجر العالمية الأوروبية** **تم إنشاءها** في عام 1994، وهي عبارة عن شبكة تضم 15 اتحادًا وطنيًا للمتاجر العالمية في 13 دولة مختلفة في جميع أنحاء أوروبا([[14]](#footnote-14)).

**خامساً:- الرابطة الأوروبية للتجارة العادلة** (EFTA) **تأسست** في عام 1990، وهي عبارة عن شبكة من المنظمات التجارية الأوروبية البديلة التي تستورد المنتجات من حوالي 400 مجموعة منتجين محرومة اقتصاديًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، هدف الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة هو تعزيز التجارة العادلة وجعل استيراد التجارة العادلة أكثر كفاءة وفعالية، تنشر المنظمة أيضاً مطبوعات مختلفة سنوياً حول تطور سوق التجارة العادلة. تضم الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة حالياً أحد عشر عضواً في تسع دول مختلفة([[15]](#footnote-15)) .

**الفرع الثاني:**

**الأبعاد الاستراتيجية للتجارة العادلة**:

تسعى منظمات التجارة العادلة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية أهمها:

**الهدف الاجتماعي والاقتصادي**: وذلك من خلال السعي إلى الوصول لنوع من المبادلات التجارية الدولية العادلة، والتي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة للمنتجين في الدول النامية بما يحسن من واقع المزارعين وأصحاب الحرف.

**الهدف السياسي**: وذلك من خلال الإلتزام الدولي بتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة والإنصاف في قواعد التجارة الدولية بما يحقق تبادل تجاري مربح لكل من طرفي العلاقة التجارية من المنتجين والموردين وسن التشريعات الكفيلة بخلق توازن قانوني بينهم.

**الهدف التعليمي**: وذلك من خلال بناء علاقات تجارية مؤسسة على الثقة والشفافية المتبادلة ودعم كوادر المزارعين والحرفين بتطوير مهاراتهم وخبراتهم في العمل فضلاً عن تشييد المدارس التي تحسن من بيئتهم الثقافية([[16]](#footnote-16)).

بدأت المحاولات الأولى لتسويق سلع التجارة العادلة في الأسواق الشمالية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي من قبل الجماعات الدينية والعديد من المنظمات غير الحكومية ذات التوجه السياسي، لتطوير سلاسل التوريد للتجارة العادلة في البلدان النامية ([[17]](#footnote-17)).

فمنذ أوائل عام1950([[18]](#footnote-18)) لاحظ الأوروبيون والأميركيون الذين يسافرون إلى بلدان مختلفة أن الحرفيين والمزارعين المحليين كانوا يكافحون لتغطية تكاليف أعمالهم، فقام معظم هؤلاء المسافرين بشراء بعض هذه المنتجات والعودة بها إلى أوروبا أو الولايات المتحدة لبيعها بسعر أعلى، ثم إعادة الأرباح مباشرة إلى الحرفيين والمزارعين([[19]](#footnote-19))**.**

ثم شهد عام 1965 إنشاء أول منظمة تجارية بديلة (ATO): إذ أطلقت منظمة أوكسفام البريطانية غير الحكومية برنامج "المساعدة عن طريق البيع"، وهو برنامج يبيع الحرف اليدوية المستوردة في متاجر أوكسفام في المملكة المتحدة([[20]](#footnote-20)).

مع الإشارةإلى إنمعظم منظمات التجارة العادلة هي أعضاء معتمدة من قبل واحدة من عدة اتحادات وطنية أو دولية، تعمل على تنسيق وتعزيز وتسهيل عمل منظمات التجارة العادلة، المهتمة بهذا الموضوع والتي تستخدم تعريف التجارة العادلة الذي طورته فاين (FINE)، (وهي جمعية غير رسمية تهدف إلى مواءمة معايير وإرشادات التجارة العادلة، وزيادة جودة وكفاءة أنظمة مراقبة التجارة العادلة، والدعوة إلى التجارة العادلة سياسياً)([[21]](#footnote-21)).

وقد ضمت الجمعية الأخيرة الشبكات الدولية الأربعة للتجارة العادلة في عام 1998 وهي كل من: منظمة التجارة العادلة الدولية، ومنظمة التجارة العادلة العالمية (WFTO)، وشبكة المتاجر الأوروبية العالمية ورابطة التجارة العادلة الأوروبية (EFTA) وتتبنى تلك المنظمات على وجه التحديد، تعريف للتجارة العادلة بانها عبارة عن شراكة تجارية، تقوم على الحوار والشفافية والاحترام، وتسعى إلى مزيد من العدالة في التجارة الدولية كما تشارك بنشاط في دعم المنتجين، وزيادة الوعي، والدعوة لتغيير قواعد وممارسات التجارة الدولية التقليدية([[22]](#footnote-22))،

وتعدّ العلامة التجارية فير ترايد (Fair trade) واحدة من أكبر العلامات التجارية للتجارة العادلة، إذ يدفع القائمون على التعبئة في البلدان المتقدمة رسوماً لمؤسسة التجارة العادلة مقابل الحق في استخدام العلامة التجارية والشعار ويمكن لشركات التعبئة وتجار التجزئة تسعير البضائع بقدر ما يريدون، شريطة أن تأتي هذه البضائع من جمعية تعاونية معتمدة من منظمة للتجارة العادلة، وثمة حد أدنى للسعر، بحيث يترتب على زيادة المعروض في السوق العالمية، حصول التعاونيات على نسبة إضافية لكل رطل من المنتجات المميزة من قبل المشترين من أجل مشاريع التنمية المجتمعية([[23]](#footnote-23)).

**المطلب الثاني: مبادئ للتجارة العادلة**

حددت المنظمة العالمية للتجارة العادلة (WFTO) عشرة مبادئ تلتزم بها منظمات التجارة العادلة في أعمالها اليومية، وتقوم المنظمة العالمية للتجارة العادلة بمراقبة عمل هذه المنظمات الأخرى لضمان تحقيق تلك المبادئ والتي تتمثل بالأتي:

**المبدأ الأول: توفير الفرص للمنتجين الفقراء**

يعد تخفيض مستوى الفقر عبر التجارة هدفاً رئيسياً من أهداف المنظمة، اذ تدعم المنظمة المنتجين الصغار المهمشين، سواء أكانوا جزءاً من اتحاد ما أنهم يتولون ممارسة أنهم تجارتهم العائلية الخاصة بهم، وتسعى المنظمة إلى انتشال هؤلاء من حالة الفقر وإيصالهم إلى حد الاكتفاء الذاتي بجعلهم من ذوي الأملاك، ولدى المنظمة خطة عمل لتنفيذ هذه الأهداف([[24]](#footnote-24)).

**المبدأ الثاني: الشفافية والمسؤولية**

تلتزم المنظمة بالشفافية في إدارتها لأعمالها وفي علاقاتها التجارية، وهي مسؤولة أمام جميع المساهمين فيها وتحترم حساسية وخصوصية المعلومات التجارية المزودة لهم، كما يوجد لدى المنظمة طرقاً مناسبة يمكن من خلالها اشراك موظفيها وأعضائها والمنتجين في عمليات اتخاذ القرار مع ضمان تزويد شركائها من التجار بالمعلومات ذات العلاقة، من خلال جعل قنوات التواصل مفتوحة وقوية على جميع مستويات سلسلة التوريد([[25]](#footnote-25)).

**المبدأ الثالث: ممارسات التجارة العادلة([[26]](#footnote-26))**

تلتزم المنظمة بعدم افال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئة فضلاً عن مصلحة المنتجين الصغار المهمشين دون القيام باستغلالهم لمضاعفة أرباحها([[27]](#footnote-27)).

ويحترم المزودون العقود التي يبرمونها ويلتزمون بتسليم منتجاتهم في الوقت المحدد وبالجودة والمواصفات المطلوبة منهم.

في قبال ذلك يلتزم الطرف المشتري في عملية التجارة العادلة وانطلاقاً من معرفته للوضع الاقتصادي الذي يواجهه مزودو سلع التجارة العادلة بالدفع حال وصول المستندات اللازمة أو بالطريقة التي يتفق عليها الطرفان. فمثلاً يلتزم المشتري بدفع ما نسبته(50%) عند الطلب في حالة السلع اليدوية المنطوية تحت مظلة منتجات التجارة العادلة، ويكون ذلك بدون فوائد. أما فيما يتعلق بالأغذية المنطوية تحت مظلة منتجات التجارة العادلة، فإنه يدفع ما نسبته 50 % عند الطلب ويكون الدفع بفوائد معقولة وغير مبالغ فيها، مع ضرورة ألا تكون المبالغ التي يدفعها المزود أعلى من قيمة ما يقترضه البائع من أطراف خارجية، ولا يلزم دفع فوائد لذلك([[28]](#footnote-28)).

في حال استلم موردو التجارة العادلة مبلغاً تم دفعه مسبقاً من المشتري فإنه يتوجب عليهم ضمان إيصال هذا المبلغ للمنتج أو المزارع الذي صنع هذه السلعة أو زرعها، ويتوجب على المشتري استشارة الموردين قبل اتخاذ قرار إلغاء أو رفض الطلبات، وفي حال إلغاء الطلبات بدون خطأ أو تقصير من المنتجين أو الموردين، فيتعين تعويضهم تعويضاً مناسباً للعمل الذي قاموا به مع ضرورة تبادل الاستشارات بين الموردين والمنتجين من جهة وبين المشترين من جهة أخرى في حال من إذا كان هنالك مشكلة في التوصيل، ويضمنون تعويضهم في حال لم يتطابق نوع أو عدد المنتجات المسلمة مع الفاتورة.

كما تسعى المنظمة للمحافظة على علاقة طويلة الأمد مبنية على مبادئ التضامن والثقة والاحترام المتبادل الذي من شأنه نشر مفهوم التجارة العادلة وتنميته، مع الإبقاء على قنوات تواصل فعالة مع شركائها التجاريين، بحيث تسعى الأطراف المنخرطة في العلاقة التجارية إلى زيادة معدل التبادل التجاري بينهم ويقدر جميعهم تنوع معروضات منتجاتهم لتنمية التجارة العادلة للمنتجين وزيادة مدخولهم، مع التزام المنظمة بالتعاون مع منظمات التجارة العادلة الأخرى وتجنب المنافسة غير العادلة. مع الابتعاد عن محاكاة وتقليد تصاميم وأنماط المنظمات الأخرى بدون إذنهم. كما تدرك منظمة التجارة العادلة الهوية الثقافية للمنتجين الصغار وتروج لها وتحميها وتحمي المواهب الحرفية التقليدية لهم التي تعكسها تصاميمهم الحرفية وأطعمتهم والخدمات الأخرى المتعلقة.

**المبدأ الرابع: الدفع العادل:**

وذلك من خلال حصول المنتجين على أسعار عادلة لمنتجاتهم، إذ ينبغي ان يدفع لهم أسعاراً تكفي لسد احتياجاتهم الأساسية لسكن عوائلهم، والتعليم والصحة([[29]](#footnote-29)) على نحوٍ يسمح لهم أن يقوموا باستثمارات أخرى لتنمية مناطقهم، وعادةً ما تتجاوز هذه الأسعار السعر السائد تجارياً كونها مدعومة من قبل العديد من المستهلكين والموردين يعرف الدفع العادل بأنه المبلغ المدفوع وفق رضى واتفاق الجميع بعد مناقشته والاتفاق عليه عبر حوار مستمر يقود إلى دفع عادل للمنتجين ويكون قابل للاستدامة في السوق، ويؤخذ في عين الاعتبار مبدأ المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة في أداء الأعمال المتشابهة. بهدف دفع الحد المحلي الأدنى للمعيشة ويتكون مبدأ الدفع العادل من الأسعار العادلة والأجور العادلة والحد المحلي الأدنى للمعيشة)([[30]](#footnote-30)).

ويتمخض عن ذلك عدة مفاهيم أهمها:

**الأسعار العادلة:**

السعر العادل هو السعر الذي يتم الاتفاق عليه وفق حوار بين البائع والمشتري ويكون مبنياً على إطار سعري شفاف. ويتضمن أجراً عادلاً وربحاً عادلاً أيضا.ً

وتمثل الأسعار العادلة حصة منصفة من السعر النهائي لكل طرف في سلسلة التوريد.

**الأجور العادلة:**

الأجر العادل هو الأجر المنصف الذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين ويفترض فيه الدفع بما لا يقل عن الحد المحلي الأدنى للأجور.

**الحد المحلي الأدنى للأجور**

هو تعويض أتعاب عمل أسبوع واحد بما لا يزيد على 48 ساعة للعامل في مكان ما، ويكون كافياً لتزويد العامل بمستوى معيشي لائق للعامل وعائلته. وتتضمن عناصر المستوى المعيشي اللائق الغذاء والماء والسكن والتعليم والرعاية الطبية والمواصلات والملبس وغيرها من الحاجات الرئيسة وتدابير للأحداث غير المتوقعة.

**المبدأ الخامس: ضمان عدم ممارسة تشغيل الأطفال والعمل القسري**

تلتزم المنظمة باتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من الأمم المتحدة([[31]](#footnote-31)) وبالقوانين المحلية([[32]](#footnote-32)) أو

الدولية([[33]](#footnote-33)) التي تتعلق بتشغيل الأطفال وتضمن المنظمة عدم وجود ممارسة للعمل القسري على عمالها أو على الأعضاء والعمال المنزليين([[34]](#footnote-34)).

وتلتزم المنظمات التي تشتري منتجات التجارة العادلة من المجموعات المنتجة سواء كان ذلك مباشرةً أو عبر وسطاء بضمان عدم وجود ممارسةً للعمل القسري وأن يلتزم المنتج بتلك الاتفاقية بشأن تشغيل الأطفال([[35]](#footnote-35)).

إذ يتم الإفصاح عن أي مشاركة للأطفال في إنتاج أي من منتجات التجارة العادلة بما في ذلك تعليم الفنون والحرف التقليدية( ويتم التأكد من عدم تأثيرها على صحة الأطفال أو على أمنهم أو تعليمهم أو حاجتهم للعب والترفيه)([[36]](#footnote-36)).

**المبدأ السادس: الالتزام بعدم التمييز وبالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة اقتصادياً وبحرية التنظيم**

لا تميز المنظمة بناءً على العرق أو الطبقة أو الأصل الوطني أو الدين أو الإعاقة أو الجنس أو التوجه الجنسي أو العضوية الاتحادية أو التوجه السياسي أو العمر في عملية التوظيف وفي التعويض المادي وفي توفير الفرص التدريبية وفي إنهاء العقود أو الإحالة للتقاعد([[37]](#footnote-37)).

إذ تنتهج المنظمة سياسة واضحة وخطة تتعلق بترويج المساواة بين الجنسين وتضمن قدرة النساء والرجال على حد سواء على الاستفادة من المصادر التي يحتاجونها لزيادة إنتاجيتهم كما تضمن قدرتهم على التأثير على السياسات العامة والأنظمة والبيئة المؤسسية التي ترسم معيشتهم وحياتهم.

وتمكن الدساتير التنظيمية والقوانين النساء من أن يصبحن أعضاء ناشطات في المنظمة (عندما تكون منظمة قائمة على العضوية)، وأن يتولين مناصب قيادية في الهيكل الحكومي بصرف النظر عن وضع المرأة من حيث ملكية الأصول كالأراضي والعقارات. وعندما يتم توظيف النساء في المنظمة، يكون هناك مساواة في الأجور في الأعمال المتشابهة حتى وإن كانت الوظيفة غير رسمية. كما تعترف المنظمة بحقوق التوظيف كاملة للنساء وتلتزم بضمان حصول النساء على مزايا العمل وفق القانون كاملة. وتأخذ المنظمة في الحسبان حاجات الصحة والسلامة الخاصة للنساء الحوامل والأمهات المرضعات.

وتحترم المنظمة حق جميع الموظفين في تشكيل نقابات مهنية حسب اختيارهم والانضمام لها وحق التفاوض الجماعي. وعندما يكون حق الانضمام للنقابات المهنية والتفاوض الجماعي مقيد بالقانون و/أو بسبب البيئة السياسية، ستسمح المنظمة للموظفين باستخدام وسائل تقود لحرية واستقلالية الاشتراك في النقابات والتفاوض، مستقلة ومجانية لتشكيل النقابات والقيام بالتفاوض. وتضمن المنظمة عدم خضوع ممثلي الموظفين للتمييز في مكان العمل.

**المبدأ السابع: ضمان ظروف العمل الجيدة([[38]](#footnote-38))**

توفر المنظمة بيئة عمل آمنة وصحية للموظفين و/أو الأعضاء. وتمتثل المنظمة بالقوانين الوطنية والمحلية واتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالصحة والسلامة على الأقل.

على أن تتوافق ظروف وساعات العمل للموظفين و/أو الأعضاء (والموظفين الذين يعملون من المنزل) مع الظروف التي وضعت من خلال القوانين الوطنية والمحلية واتفاقيات منظمة العمل الدولية.

وتدرك منظمات التجارة العادلة شروط الصحة والسلامة في جهات الانتاج التي يشترون منها. وتسعى المنظمات بشكل دائم لنشر الوعي في المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة وتطوير ممارسات الصحة والسلامة في مجموعات الإنتاج.

**المبدأ الثامن: توفير بناء القدرات([[39]](#footnote-39))**

تسعى المنظمة لزيادة الآثار التنموية الإيجابية لصغار المنتجين المهمشين من خلال التجارة العادلة.

وتقوم المنظمة بتطوير المهارات والقدرات للموظفين والأعضاء. من خلال العمل بشكل مباشر مع المنتجين بتطوير أنشطة خاصة لمساعدة المنتجين في تطوير مهارات الإدارة والقدرات الإنتاجية لديهم وفي دخول الأسواق المحلية / الإقليمية / الدولية / التجارة العادلة وتعميمها حسب الاقتضاء. والمنظمات التي تشتري منتجات التجارة العادلة من خلال وسطاء في الجنوب يقومون بمساعدة هذه المنظمات على تطوير قدراتهم لدعم مجموعات المنتجين المهمشين الذين يعملون معهم.

**المبدأ التاسع: تعزيز التجارة العادلة([[40]](#footnote-40))**

تنشر المنظمة الوعي بخصوص هدف التجارة العادلة والحاجة للعدالة في التجارة العالمية من خلال التجارة العادلة. وتدعو إلى تحقيق أهداف وأنشطة هذا النوع من التجارة وفقاً لنطاق المنظمة. وتزود المنظمة العملاء بمعلومات عنها، وعن المنتجات التي تسوق لها، وعن المنظمات أو الأعضاء الذين يقومون بالإنتاج. وتستخدم دائما تقنيات الإعلان والتسويق النزيهة.

**المبدأ العاشر: احترام البيئة([[41]](#footnote-41))**

تسعى المنظمة الى بناء علاقات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين يلتزم فيها المزارع أو الحرفي بمنتوج ذي جودةٍ عاليةٍ محافظاً فيه على البيئة وترفع المنظمات التي تنتج منتجات التجارة العادلة واستخدام المواد الخام من المصادر التي تتم إدارتها بصورة مستدامة إلى الحد الأقصى، وتقوم بالشراء محلياً عندما يكون ذلك ممكناً([[42]](#footnote-42)). وتستخدم تكنولوجيا الإنتاج سعياً لتخفيض استهلاك الطاقة واستخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة التي تقلل ابتعاث الغازات عندما يمكن ذلك.

وتسعى لتقليل أثر مجرى النفايات على البيئة، مع التزام منتجو السلع الزراعية في التجارة العادلة بالتقليل من الآثار البيئية، وذلك باستخدام أساليب إنتاج عضوية أو تحتوي على القليل من مبيدات الآفات حيثما أمكن ذلك.

ويعطي المشترون والمستوردون لمنتجات التجارة العادلة الأولوية لشراء المنتجات المصنوعة من المواد الخام التي تنشأ من مصادر تدار بشكل مستدام، ويكون لها أثر قليل بشكل عام على البيئة.

وتستخدم جميع المنظمات مواد معاد تدويرها أو قابلة للتحلل بسهولة للتعبئة قدر الإمكان، ويتم إرسال البضائع عن طريق البحر حيثما أمكن ذلك.

**الخاتمة**

مما تقدم يمكن أن نلخص فكرة التجارة العادلة بالعمل محل العلاقة بين منظمات التجارة العادلة والمنتج( مزارع أو حرفي) ويتم ذلك من خلال إبرام عقد بينهما، يتضمن جملة من الالتزامات بين الطرفين تتمحور حول توفير فرص بيع المنتجات بأسعار تحقق العدالة بين مقدار ما أنفقه المنتج للوصول إلى هذه المنتجات، وبين ما تحصل عليه منظمة التجارة العادلة من ربح يتحقق لها من خلال بيع هذه المنتجات في الأسواق، كما أن هذه العلاقة التعاقدية تنطوي على شراكة طويلة بحيث يتمكن ذويها من المحافظة على الأسعار في الأسواق العالمية.

ويبدو أن الطبيعة القانونية لهذه العلاقة تدور بين الأعمال المدنية، أذ أن المنتج وهو مزارع أو حرفي تعد عملياته الزراعية وأعماله الحرة أعمالاً مدنية بطبيعتها تخضع للقانون المدني([[43]](#footnote-43))، من جهة أخرى فإن منظمة التجارة العادلة تقوم بشراء المنتجات سواء كانت محاصيل زراعية أم حرفية وهي منقولات ويكون غرضها من ذلك هو بيعها بقصد تحقيق الربح، لذا يعد عملها تجارياً وفقاً للمادة الخامسة من قانون التجارة العراقي([[44]](#footnote-44))

عليه تعُدّ هذه العلاقة مختلطة حيث يطبق على المنتج القانون المدني وعلى المنظمة القانون التجاري.

ويقع على عاتق الأخيرة مجموعة من الإلتزامات تضمن جودة الإنتاج وسلامة البيئة والإنسان، وان يتم إبرام عقود العمل مع العاملين في المشروع على أساس قانون العمل ومبادئ حقوق الإنسان.

كما يلاحظ أن قانون العمل العراقي([[45]](#footnote-45)) يتبنى العديد من مفاهيم التجارة العادلة ويمثل ذلك في جانب كبير من نصوصه فقد عرفت المادة (1/ ف25) ((التمييز المباشر أي تفريق أو إستبعاد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب أو الرأي والمعتقد السياسي أو الأصل أو القومية)) فيما استبعدت الفقرة التي تليها وضمن تعريفها التمييز غير المباشر بانه أي استبعاد أو تفضيل يقوم على أساس الجنسية أو العمر أو الوضع الصحي ...الخ([[46]](#footnote-46)).

وحظر القانون جميع أنواع التمييز سواء كان ذلك التمييز مباشراً أو غير مباشر([[47]](#footnote-47))، كما أشار الى السعي في القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي([[48]](#footnote-48)) فضلاً عن عمل الأطفال([[49]](#footnote-49)) وسعى الى وضع معاملة خاصة للنساء من خلال حظر تشغيلها في الأعمال المرهقة أو الضارة بالصحة فضلاً عن منحها تفضيل في ساعات العمل وأوقاته([[50]](#footnote-50)).

ويبدو أن العراق لا زال في المراحل الأولى من تطبيق مفاهيم التجارة العادلة، وبحاجة إلى المزيد من الجهود من اجل نشر الوعي بالقيمة العالمية المتنامية لهذه الأنماط من التنمية، إلى جانب الحاجة إلى إيجاد أو تطوير التشريعات التي تسهم في إيجاد الحوافز والبيئة الملائمة لمثل هذا النوع من التجارة الجديدة.

فضلاً عن تطوير التشريعات الملائمة للتجارة العادلة ونشر الوعي بالقيمة المتنامية لهذا النمط التنموي دون التقيد بقواعد منظمة التجارة العالمية.

إذ لا تزال توجد بعض الممارسات التجارية والإنتاجية غير العادلة تشمل المبادلات التجارية المحلية القائمة على سبيل المثال بين الأرياف والمدن، كما ان التوسع العمراني الكبير في البلد والهجرة الريفية ساهم في تراجع الأراضي والنشاطات الزراعية واستغلال صغار المزارعين والمنتج العائلي من قبل وسطاء المراكز والمدن الأمر الذي ساهم في تراجع الإنتاج الريفي وأطاح بالتنمية الزراعية([[51]](#footnote-51)).

ومن بين المبادلات التجارية غير العادلة المتعلقة بالمنتجات الزراعية التي تبالغ في استهلاك مورد المياه([[52]](#footnote-52)) وكذلك المتعلقة بإنتاج الشركات الكبيرة في البلاد وفي مقدمتها الشركات النفطية التي تقوم على الاستخراج المتسارع للثروات الطبيعية بشكل غير صديق للبيئة([[53]](#footnote-53)).

**المصادر**

**المصادر العربية**

**الكتب**

د. باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول ( النظرية العامة ) المكتبة القانونية، بغداد.

**البحوث**

بيرند فيجاند، دليل التسوق العادل في هالة ( بدائل عادلة ومستدامة في مدينة هالة)، بحث منشور على موقع منظمة التجارة العادلة، تاريخ النشر 2020 <file:///C:/Users/IT%20MILAD%20GOV/Downloads/einkaufsfuehrer_arab_fairtrade_2020.pdf>.

تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 (التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية)، وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، حزيران 2012.

طالب عوض، عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر والبدائل المتاحة أمام الدول النامية، بحث منشور في جريدة الدستور الأردنية، تاريخ النشر 18 اذار 2010.

عبد الفتاح حجاب، مقال بعنوان مصر تشارك في إطلاق الميثاق الجديد لحركة التجارة العادلة، منشور في جريدة بوابة الأهرام.

عمران عبد الحكيم ج.المسيلة، بحشاشي رابح ج.باتنة، مبادرات التجارة المنصفة كأسلوب للشراكة التجارية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة الاجتهاد/ معهد الحقوق للدراسات القانونية والاقتصادية / المركز الجامعي لتامنغست – الجزائر، العدد 6 ، سنة 2012.

مرتضى محمد صلاح، التجارة الخارجية العادلة( دراسة استرشادية للتجارة الخارجية المصرية)، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4، 2017.

نداء كاظم محمد، المفهوم القانوني للتجارة العادلة ( دراسة تحليلية في التشريع الأردني) مجلة الحقوق، جامعة الكويت ، مجلد 40، العدد 3، 2016.

ندوة هلال جودة، هدير نبيل جعفر، الآثار البيئية للصناعة النفطية في العراق، بحث مستل من رسالة ماجستير منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلد 13، العدد 51، لسنة 2018.

**القوانين والاتفاقيات**

قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 المنشور في الوقائع العراقية العدد 2987 في 2/4/1984.

قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015 المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 4386 بتاريخ 9 تشرين الثاني 2015 السنة السابعة والخمسون.

مقررات مؤتمر الاتحاد الافريقي المنعقد في ادي ابابا عام 2019، بعنوان مشروع خطة العمل العشرية بشأن القضاء على عمل الأطفال والعمل القسري والاتجار بالبشر والعبودية الحديثة في أفريقيا ( 2020- 2030) أجندة 2063 الغاية 8.7 من أهداف التنمية المستدامة، متاح على الموقع الألكتروني <https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/40112-wd-child_labour_action_plan-final-arabic.pdf>

**المقالات والتقارير الاخبارية**

إبراهيم غرايبة، تجارة عادلة للجميع ( كيف يمكن للتجارة أن تعزز التنمية، مقال منشور على موقع الغد، تاريخ النشر 25-7-2011، متاح على الموقع الإلكتروني <https://alghad.com> .

جيسيكا داسي، عمالة الأطفال في صناعة الشكولاتة والكاكاو تواجه انتقادات شديدة، تقرير منشور على موقع swissinfo.ch، تاريخ النشر 4 أكتوبر 2011، متاح على الموقع الإلكتروني <https://www.swissinfo.ch/ara/31216106>

رشا أبو زكي، التجارة العادلة مناورة الفقراء لمواجهة العولمة، مقال منشور على موقع الأخبار، تاريخ النشر 26 حزيران 2008، متاح على الموقع الألكتروني، <https://al-akhbar.com/Community/165299>.

سوزان أبو سعيد ضو، مقال بعنوان اليوم العالمي للتجارة العادلة لا شيء يدعو للاحتفال، جريدة green area، العدد الأول، بيروت، لبنان، أيلول 2019.

علي كريم إذهيب، مع استمرار أزمة المياه هل يدق النزوح الريفي باب المدن العراقية، تقرير منشور على موقع الجزيرة الأخبارية، تاريخ النشر 4/12/2021، متاح على الموقع الإلكتروني <https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/12/4>

قهوة التجارة العادلة، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني <https://stringfixer.com/ar/Fair_trade_coffee>.

مقال منشور على Mimir موسوعة اللغة العربية، مقال بعنوان التجارة العادلة، متاح على الموقع الألكتروني <https://mimirbook.com/ar/af0530d7361> .

المنظمة العالمية للتجارة العادلة، 10 مبادئ للتجارة العادلة، تقرير منشور في عام 2017، متاح على الموقع الألكتروني <https://wfto.com/sites/default/files/10%20FAIR%20TRADE%20PRINCIPLES%20%282017%29_Arabic.pdf>.

ينظر تقرير على موقع أبواب، بعنوان القانون الألماني ما تجب معرفته عن التجارة العادلة، تاريخ النشر 2017 متاح على الموقع الألكتروني <https://www.abwab.eu> ، تاريخ الزيارة 20/1/2022.

**المواقع الالكترونية**

Alex S, Fair Trade Principle Eight: Providing Capacity Building, Friday, Closing Down Sale 50% off

INTERNational Fairtrade ,Fairtrade organizations and businesses, <https://www.fairtrade.net/about/fairtrade-organizations>,.

Heather Nicholson, 8 WAYS FAIRTRADE FARMERS PROTECT THE ENVIRONMENT,4 June, 2018, <https://www.fairtrade.org.uk/media-centre/blog/8-ways-fairtrade-farmers-protect-the-environment/>,.

Amy Shoenthal, What Exactly Is Fair Trade, And Why Should We Care, Dec 14, 2018, <https://www.forbes.com/sites/amyschoenberger/2018/12/14/what-exactly-is-fair-trade-and-why-should-we-care/?sh=43328d737894>,.

Roy Scott FRSA, After 40 years in «alternative marketing», or what is now often called «fair-trade»,  
Roy Scott offers historical reflections and questions the future, Fair Trade Fortnight issue, March 7, 2003, https://web.archive.org/web/20200927093350/https://onevillage.org/fairtrade-history.htm

"World Fair Trade Organization". World Fair Trade Organization,.

1. Pierre Habbard et autres,Etat des lieux et enjeux du changement d'échelle du commerce équitable ,publications du SOLAGRAL (Solidarités Agricoles et Alimentaires), France, Octobre 2002, p.6. (téléchargeable sur site web: http://www.artisansdumonde.org/docs/solagral\_ce\_etat\_des\_lieux\_01-03.pdf)

WELCOME TO FLO-CERT, <https://web.archive.org/web/20090918131636/http://www.flo-cert.net/flo-cert/main.php?lg=en>,.

1. Simone Grillo, FAIR TRADE AND ETHICAL FINANCE:THE POSSIBLE SYNERGY, [www.copade.es](http://www.copade.es),.

Seek the seal, make a difference, <https://web.archive.org/web/20201212093120/https://www.fairtradecertified.org/>.

<https://emirate.wiki/wiki/Fair_trade>,.

<https://www.wikiwand.com/ar>,.

https://stringfixer.com/ar/Fair\_Trade

Voir site web: [www.artisansdumonde.org/commerce-equitable](http://www.artisansdumonde.org/commerce-equitable),.

"IFAT: The International Fair Trade Association". web.archive.org. 2006.

Bronwyn Newnham, 10 Principles of Fair Trade from WFTO, May 08, 2021, <https://thefairtraderstore.com.au/blogs/be-inspired/10-principles-of-fair-trade>.

"Wayback Machine" (PDF). web.archive.org. 2007-07-12,.

WFTO EUROPE, THE 10 principles of fair Trade, August 2, 2016, <https://wfto-europe.org/the-10-principles-of-fair-trade-2/>,.

Fair trade crafts & gifts from around the world2 August 2019 | Joanna, <https://www.accessoryfair.co.uk/blog/fair-trade-principle-eight-providing-capacity-building.html>.

**المصادر الأجنبية**

.Moseley, William G. (2008-06-01). "Fair Trade Wine: South Africa's Post-Apartheid Vineyards and the Global Economy". Globalizations. 5 (2): 291–304. doi:10.1080/14747730802057753. ISSN 1474-7731,.

Bowes, John (2010). The Fair Trade Revolution, London. Pluto Press

Jacques Fontanel, Les organisations non gouvernementales, OPU, Alger,.

1. () د. طالب عوض، عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر والبدائل المتاحة أمام الدول النامية، دراسة منشورة في جريدة الدستور الأردنية، تاريخ النشر 18 اذار 2010، متاح على الموقع الإلكتروني <https://www.addustour.com/articles/647924->، تاريخ الزيارة 13/1/2022. [↑](#footnote-ref-1)
2. () سوزان أبو سعيد ضو، مقال بعنوان اليوم العالمي للتجارة العادلة لا شيء يدعو للاحتفال، جريدة green area، العدد الأول، بيروت، لبنان، أيلول 2019. [↑](#footnote-ref-2)
3. () News and Features, <https://www.fairtrade.net/news/articles>, visit date 25/1/2022. [↑](#footnote-ref-3)
4. () مثال ذلك مصر التي تتعاون مع المنظمة الدولية للتجارة العادلة، من خلال بنك الإسكندرية، أذ تم تأهيل ٣٠ شركة مصرية في القطاع للحصول على عضوية المنظمة الدولية للتجارة العادلة كمرحلة أولى، بغية فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات المصرية من الصناعات اليدوية، ضمن رؤيتها للعام 2030، للمزيد ينظر عبد الفتاح حجاب، مقال بعنوان مصر تشارك في إطلاق الميثاق الجديد لحركة التجارة العادلة، منشور في جريدة بوابة الأهرام، تاريخ النشر 20/9/2018. [↑](#footnote-ref-4)
5. () .عمران عبد الحكيم ج.المسيلة، بحشاشي رابح ج.باتنة، مبادرات التجارة المنصفة كأسلوب للشراكة التجارية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاجتهاد/ معهد الحقوق للدراسات القانونية والاقتصادية / المركز الجامعي لتامنغست – الجزائر، العدد 6 ، سنة 2012، ص 319-320. [↑](#footnote-ref-5)
6. () Jacques Fontanel, Les organisations non gouvernementales, OPU, Alger, 2005,p.77. [↑](#footnote-ref-6)
7. ().Moseley, William G. (2008-06-01). "Fair Trade Wine: South Africa's Post-Apartheid Vineyards and the Global Economy". Globalizations. 5 (2): 291–304. doi:10.1080/14747730802057753. ISSN 1474-7731, visit date 16/1/2022 . [↑](#footnote-ref-7)
8. () "World Fair Trade Organization". World Fair Trade Organization, visit date 16/1/2022. [↑](#footnote-ref-8)
9. () Pierre Habbard et autres,Etat des lieux et enjeux du changement d'échelle du commerce équitable ,publications du SOLAGRAL (Solidarités Agricoles et Alimentaires), France, Octobre 2002, p.6. (téléchargeable sur site web: http://www.artisansdumonde.org/docs/solagral\_ce\_etat\_des\_lieux\_01-

   03.pdf) [↑](#footnote-ref-9)
10. () WELCOME TO FLO-CERT, <https://web.archive.org/web/20090918131636/http://www.flo-cert.net/flo-cert/main.php?lg=en>, visit date 16/1/2022. [↑](#footnote-ref-10)
11. () Simone Grillo, FAIR TRADE AND ETHICAL FINANCE:THE POSSIBLE SYNERGY, [www.copade.es](http://www.copade.es), visit date 17/1/2022. [↑](#footnote-ref-11)
12. () Seek the seal, make a difference, <https://web.archive.org/web/20201212093120/https://www.fairtradecertified.org/> visit date 16/1/2022. [↑](#footnote-ref-12)
13. () <https://emirate.wiki/wiki/Fair_trade>, visit date 17/1/2022. [↑](#footnote-ref-13)
14. ()<https://www.wikiwand.com/ar/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9>, visit date 17/1/2022. [↑](#footnote-ref-14)
15. () https://stringfixer.com/ar/Fair\_Trade [↑](#footnote-ref-15)
16. () Voir site web: [www.artisansdumonde.org/commerce-equitable](http://www.artisansdumonde.org/commerce-equitable), date visit 17/1/2022. [↑](#footnote-ref-16)
17. () "IFAT: The International Fair Trade Association". web.archive.org. 2006, visit date 16/1/2022. [↑](#footnote-ref-17)
18. () د. مرتضى محمد صلاح، التجارة الخارجية العادلة( دراسة استرشادية للتجارة الخارجية المصرية، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4، 2017، ص 925. [↑](#footnote-ref-18)
19. () Amy Shoenthal, What Exactly Is Fair Trade, And Why Should We Care, Dec 14, 2018, <https://www.forbes.com/sites/amyschoenberger/2018/12/14/what-exactly-is-fair-trade-and-why-should-we-care/?sh=43328d737894>, visit 13/1/2022 [↑](#footnote-ref-19)
20. () Roy Scott FRSA, After 40 years in «alternative marketing», or what is now often called «fair-trade»,  
    Roy Scott offers historical reflections and questions the future, Fair Trade Fortnight issue, March 7, 2003, https://web.archive.org/web/20200927093350/https://onevillage.org/fairtrade-history.htm [↑](#footnote-ref-20)
21. () قهوة التجارة العادلة، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني <https://stringfixer.com/ar/Fair_trade_coffee>، تاريخ الزيارة 25/1/2022. [↑](#footnote-ref-21)
22. () "Wayback Machine" (PDF). web.archive.org. 2007-07-12, visit date 15/1/2022. [↑](#footnote-ref-22)
23. () Bowes, John (2010). The Fair Trade Revolution, London. Pluto Press [↑](#footnote-ref-23)
24. () ينظر تقرير على موقع أبواب، بعنوان القانون الألماني ما تجب معرفته عن التجارة العادلة، تاريخ النشر 2017 متاح على الموقع الألكتروني <https://www.abwab.eu> ، تاريخ الزيارة 20/1/2022. [↑](#footnote-ref-24)
25. () إبراهيم غرايبة، تجارة عادلة للجميع ( كيف يمكن للتجارة أن تعزز التنمية، مقال منشور على موقع الغد، تاريخ النشر 25-7-2011، متاح على الموقع الإلكتروني <https://alghad.com> ، تاريخ الزيارة 21/1/2022. [↑](#footnote-ref-25)
26. () ينظر مقال منشور على Mimir موسوعة اللغة العربية، مقال بعنوان التجارة العادلة، متاح على الموقع الألكتروني <https://mimirbook.com/ar/af0530d7361> ، تاريخ الزيارة 21/1/2022. [↑](#footnote-ref-26)
27. () د. نداء كاظم محمد، المفهوم القانوني للتجارة العادلة ( دراسة تحليلية في التشريع الأردني) مجلة الحقوق، جامعة الكويت ، مجلد 40، العدد 3، 2016، ص 471- 472. [↑](#footnote-ref-27)
28. () المنظمة العالمية للتجارة العادلة، 10 مبادئ للتجارة العادلة، تقرير منشور في عام 2017، متاح على الموقع الألكتروني <https://wfto.com/sites/default/files/10%20FAIR%20TRADE%20PRINCIPLES%20%282017%29_Arabic.pdf> ، تاريخ الزيارة 21/1/2022. [↑](#footnote-ref-28)
29. () د. نداء كاظم محمد، مصدر سابق، ص 471- 472. [↑](#footnote-ref-29)
30. () رشا أبو زكي، التجارة العادلة مناورة الفقراء لمواجهة العولمة، مقال منشور على موقع الأخبار، تاريخ النشر 26 حزيران 2008، متاح على الموقع الألكتروني، <https://al-akhbar.com/Community/165299> ، تاريخ الزيارة 21/1/2022. [↑](#footnote-ref-30)
31. ## اتفاقية حقوق الطفل اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 44/25 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 تاريخ بدء نفاذها: 2 أيلول/سبتمبر 1990 ، وجاء في ديباجتها إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ ترى أنه وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، يشكل الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف، أساس الحرية والعدالة والسلم في العالم، وإذا تضع في اعتبارها أن شعوب الأمم المتحدة قد أدت من جديد في الميثاق إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وعقدت العزم على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدماً وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وإذا تدرك أن الأمم المتحدة قد أعلنت، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في تلك الصكوك، دون أي نوع من أنواع التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر، واتفقت على ذلك، للمزيد ينظر موقع الأمم المتحدة، والاتفاقية متاحة <https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/crc.aspx> ، تاريخ الزيارة 21/1/2022.

    [↑](#footnote-ref-31)
32. () وهذا ما نص عليه قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015في المادة 95 / اولاً منه بقولها( يحظر تشغيل الاحداث، أو دخولهم مواقع العمل، في الاعمال التي قد تضر طبيعتها أو ظروف العمل بها بصحتهم أو سلامتهم أو اخلاقهم، منشور في الوقائع الرسمية العدد 4386 في 9/11/2015. [↑](#footnote-ref-32)
33. (1) ينظر على سبيل المثال مقررات مؤتمر الاتحاد الافريقي المنعقد في ادي ابابا عام 2019، بعنوان مشروع خطة العمل العشرية بشأن القضاء على عمل الأطفال والعمل القسري والاتجار بالبشر والعبودية الحديثة في أفريقيا ( 2020- 2030) أجندة 2063 الغاية 8.7 من أهداف التنمية المستدامة، متاح على الموقع الألكتروني <https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/40112-wd-child_labour_action_plan-final-arabic.pdf> ، تاريخ الزيارة 21/1/2022 [↑](#footnote-ref-33)
34. () د. نداء كاظم محمد، مصدر سابق، ص 471- 472. [↑](#footnote-ref-34)
35. () جيسيكا داسي، عمالة الأطفال في صناعة الشكولاتة والكاكاو تواجه انتقادات شديدة، تقرير منشور على موقع swissinfo.ch، تاريخ النشر 4 أكتوبر 2011، متاح على الموقع الإلكتروني <https://www.swissinfo.ch/ara/31216106> ، تاريخ الزيارة 26/1/2022. [↑](#footnote-ref-35)
36. () د. بيرند فيجاند، دليل التسوق العادل في هالة ( بدائل عادلة ومستدامة في مدينة هالة)، بحث منشور على موقع منظمة التجارة العادلة، تاريخ النشر 2020، ص3 وما بعدها متاح على الرابط <file:///C:/Users/IT%20MILAD%20GOV/Downloads/einkaufsfuehrer_arab_fairtrade_2020.pdf>، تاريخ الزيارة 21/1/2022. [↑](#footnote-ref-36)
37. () Bronwyn Newnham, 10 Principles of Fair Trade from WFTO, May 08, 2021, <https://thefairtraderstore.com.au/blogs/be-inspired/10-principles-of-fair-trade>, date visit 21/12022. [↑](#footnote-ref-37)
38. () WFTO EUROPE, THE 10 principles of fair Trade, August 2, 2016, <https://wfto-europe.org/the-10-principles-of-fair-trade-2/>, visit date 21/1/2022. [↑](#footnote-ref-38)
39. () Alex S, Fair Trade Principle Eight: Providing Capacity Building, Friday, Closing Down Sale 50% off

    Fair trade crafts & gifts from around the world2 August 2019 | Joanna, <https://www.accessoryfair.co.uk/blog/fair-trade-principle-eight-providing-capacity-building.html>, visit date 21/1/2022. [↑](#footnote-ref-39)
40. ()INTERNational Fairtrade ,Fairtrade organizations and businesses, <https://www.fairtrade.net/about/fairtrade-organizations>, visit date 21/1/2022. [↑](#footnote-ref-40)
41. () Heather Nicholson, 8 WAYS FAIRTRADE FARMERS PROTECT THE ENVIRONMENT,4 June, 2018, <https://www.fairtrade.org.uk/media-centre/blog/8-ways-fairtrade-farmers-protect-the-environment/>, visit date 21/1/2022. [↑](#footnote-ref-41)
42. () د. نداء كاظم محمد، مصدر، ص 471- 472. [↑](#footnote-ref-42)
43. () د. باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول ( النظرية العامة ) المكتبة القانونية، بغداد، دون سنة طبع، ص 50. [↑](#footnote-ref-43)
44. () ينظر قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 المادة 5 أولاً . [↑](#footnote-ref-44)
45. () قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015 المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 4386 بتاريخ 9 تشرين الثاني 2015 السنة السابعة والخمسون. [↑](#footnote-ref-45)
46. () نصت المادة1/الفقرة 26( التمييز غير المباشر هو أ ي تمييز إستبعاد أو تفضيل يقوم على أساس الجنسية أو العمر أو الوضع الصحي أو الوضع الاقتصادي أو الوضع الاجتماعي أو الإنتماء والنشاط النقابي ويكون من أثره إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المساواة في المعاملة في الإستخدام والمهنة)). [↑](#footnote-ref-46)
47. () ينظر المادة 8 / أولاً. [↑](#footnote-ref-47)
48. () المادة 9/أولاً [↑](#footnote-ref-48)
49. () ينظر المادة 6/ ثانياً، ثالثاً. [↑](#footnote-ref-49)
50. () ينظر الفصل العاشر من قانون العمل العراقي والذي بعنوان حماية المرأة العاملة والذي استحله المشرع في المادة 84 على ضرورة وضع نسخة من الأحكام الخاصة بحماية المرأة في لوحة الإعلانات في ختم الفصل في المادة 94 منه فارضاً الغرامات على أي صاحب عمل يخالف احكام الفصل. [↑](#footnote-ref-50)
51. () ينظر بهذا الخصوص تقرير مفصل بعنوان تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 (التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية)، وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، حزيران 2012. [↑](#footnote-ref-51)
52. () علي كريم إذهيب، مع استمرار أزمة المياه هل يدق النزوح الريفي باب المدن العراقية، تقرير منشور على موقع الجزيرة الأخبارية، تاريخ النشر 4/12/2021، متاح على الموقع الإلكتروني <https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/12/4> ، تاريخ الزيارة 26/1/2021. [↑](#footnote-ref-52)
53. () د. ندوة هلال جودة، هدير نبيل جعفر، الآثار البيئية للصناعة النفطية في العراق، بحث مستل من رسالة ماجستير منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلد 13، العدد 51، لسنة 2018. [↑](#footnote-ref-53)